الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت-الاحد

15-16-17 - **شعبان** 1435/ 13-14-15**يونيو** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الأنسان	10
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	15
حقوق الإنسان فى العالم	31

المشرف على جمعية حقوق الانسان:لا نقوم بزيارات مفاجئة على الجهات والمجتمع بحاجة إلى توعية

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 15 شعبان 1435هـ - 13 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/24x7/articles/article14680.html

طالب الدكتور عمر زهير حافظ المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، بضرورة تكثيف توعية وتثقيف أفراد المجتمع حول معرفة حقوقهم والواجبات التي عليهم، وتطرق الدكتور حافظ إلى كثير من الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان خلال إستضافته في منتدى الروضة اليوم عقب صلاة الجمعة في منزل الدكتور واصف كابلي حضرها مستشار الهيئة العامة للسياحة والآثار الدكتور حسن حجرة، والأمين العام لهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية الدكتور احسان طيب وعدد من رجال الأعمال والقانون وأعيان المجتمع.

وأوضح حافظ الفرق بين هيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنهما يتشابهان في المهام نوعا ما، فالأولى جهة حكومية رسمية مستقله تتبع نظام الخدمة المدنية ورئيسها مرتبط بخادم الحرمين الشريفين حفظه الله مباشرة لها حق المساءلة ولها نظامها وتشريعاتها ولهاسلطتها المطلقة التي تعتبر أعلى وأكبر ومنسوبوها في مستوى أعضاء مجلس الشورى ولهم صلاحيات أوسع من الجمعية لهم حق التفتيش والقيام بزيارات مفاجئة ومباشرة دون الترتيب أو أخذ إذن مسبق، أما الثانية "الجمعية" تعتبر مؤسسة مدنية لها مهام وأدوار محددة الذي يقتصر في تقديم النصح والإرشاد وزيارة الميدانية والرفع بتقارير هذه الزيارات ثم الإنتظار شهرا بعد إعداد التقارير الزيارات الميدانية التي يقومون بها لاستقبال رد الجهة المعنية وإن لم يرد منهم أي رد فللجمعية حق الرفع بالتقرير للجهات المسؤولة، مضيفا أن نظام الجمعية يحكمها ضوابط فلا تستطيع القيام بأي زيارة ميدانية إلا بعد التنسيق المسبق وإشعار الجهة المراد زيارتها خطيا لأخذ الموافقة بالزيارة ومن ثم تتم الزيارة، وأضاف أن الجمعية تنقصها الكثير من الحقوق بسبب عدم إستطاعتها تأدية مهامها كاملة وهذا مرده عدم تفرغ منسوبيها بشكل كامل.

ونفى أن يكون هناك أي إزدواجية بين الجهتين "الهيئة والجمعية"، وأشار على العكس هذا توجه حكيم في أن يكون لحقوق الإنسان جهة حكومية رسمية وأخرى مدنية من المجتمع كما هو معمول به في مختلف دول العالم أجمع، وقال تتلخص قضايا الجمعية التي تصلها في القضايا العمالية، والحقوقية، والاجتماعية، وقضايا العنف الأسري واضطهاد الأبناء والأطفال.

وأشار حافظ في حديثه إلى أن "الرغبة" هي العنصر الأساس ضمن عدة نقاط هامة تتسبب في جهل الكثير من الناس في عدم معرفة حقوقه وبالتالي نقص في اداء واجبه كاملا مؤكدا ان الرغبة في التعرف على الحق ضعيفة لدينا في المجتمع، كما أن الرغبة في معرفة الواجبات التي علينا أضعف، لكن هذا كله يحتاج جهدا مضاعفا وعملا جبارا متواصلا لتغيير هذه الصورة لدى الناس.

معرجا أن الدور الأكبر يقع على وسائل الإعلام بمختلف أنواعها التقليدي والحديث للتوعية وتثقيف الناس بحقوقهم للمطالبة والحصول عليها وأيضا مطالبتهم من قبل المجتمع باداء واجباتهم تجاهه وتجاه وطنهم كاملة، لكن نريد إعلام إثارة بالعكس نريد إعلام للتوعية والتثقيف.

ولفت حافظ إلى أمر هام وهو محدودية الأنظمة التي تتضمن حقوق الإنسان وعدم الإفصاح عنها بشكل واضح في كل الأوساط حتى في أبسط أشكاله لدى رجال الأعمال قل أن تجد شركة أو رجل أعمال يكشف لموظفيه حقوقهم يعرفهم فيها وواجباتهم ليطالبهم بها وهذا الدور يعود على وزارة العمل في إلزام الشركات ورجال الأعمال بتعريف الموظفين بكامل حقوقهم والتوقيع بإستلامها مع توقيع العقد.

وأشار حافظ عن مشكلة الحقوق القضائية في قلة عدد القضاة لدينا وهذا يتسبب في تأخير المعاملات والقضايا وبالتالي تفقد ثقة الناس في القضاء بسبب طول الفترة القضائية وقد تكون القضية لاتحاج كل هذه الفترة من التقاضي.
وأكد الدكتور واصف كابلي أن الأمر بحقوق الإنسان يحتاج لبرامج وحملات مكثفة ومتواصلة طوال العام تستمر عدة سنوات وليس لفترة محددة فقط وهذه الحملات والبرامج تحتاج لدعم رجال الأعمال وأفراد المجتمع أيضا موجها الدعوة للجميع لمؤازرة الجميعة ودعمها ماديا ومعنويا لأنها الجهة التي تدافع عنهم في أي وقت لجأوا إليها، وشاركه الرأي الدكتور إحسان طيب أمين عام هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية الرأي مشيرا إلى أن العالم يحدث فيه تحولات وتغيرات كبيرة ومختلفة بشكل تدريجي بدأت تأخذ مسارها للأفضل ومع مرحلة حقوق الإنسان وما يشوبه من حراك إيجابي أوجد ثقافة وجيل واع.
وأكد حافظ في ختام حديثه على أن الدور الأساس يعود على الوالدين في تعريف وتعليم الطفل حقوقه والمطالبة بها بدءً من حقوقه في المنزل وانتهاءً بحقوقه كإنسان يعيش على وجه الأرض.
منبها أن الأمر يحتاج لرغبة جادة من تلقاء الأفراد أنفسهم في معرفة حقوقهم للمطالبة بها وواجباتهم لتأديتها وليس عليهم نتظار من يأتي ليعرفهم بها وهذا ياتي بمساندة الإعلام.

تحت شعار حقوق الطفل مسؤولية وواجب

محافظ الطائف يفتتح معرض الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الأربعاء المقبل

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.al-jazirah.com/2014/20140615/ln22.htm

الطائف - عليان آل سعدان:
يفتتح معالي محافظ الطائف فهد بن معمر، يوم الأربعاء المقبل، معرض الجمعية الوطنيَّة لحقوق الإنسان تحت شعار حقوق الطفل مسؤولية وواجب، ويتَضمَّن المعرض العديد من الفعاليات التي سيتم من خلالها إبراز الجهود التي تبذلها الجمعية في مجال حقوق الإنسان، وما حققته من نتائج مفيدة منذ نشأتها في المملكة بوجه عام خاصة في مجال حقوق الأطفال، حيث سجَّلت قضايا العنف الأسري في حقهم انخفاضًا كبيرًا في جميع المجالات.
وأوضح ممثل الجمعية في الطائف عادل الثبيتي، أن هذا المعرض يشارك فيه عدد من القطاعات الحكوميَّة والأهليّة، ويأتي في إطار الجهود التي تبذلها الجمعية من أجل تحقيق مزيد من الإنجازات في مجال حقوق الإنسان في المملكة، بدعم وتشجيع من حكومة خادم الحرمين الشريفين، ومتابعة متواصلة من رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني، موضحًا أن مثل هذه المعارض تهدف إلى نشر ثقافة الحقوق وتعريف المواطن والمقيم بحقوقه وواجباته ودور الجمعية فيما يتعلّق بحقوق الطفل وغيرها من الحقوق الأخرى التي كفلها له الدين والأنظمة والقوانين المستمدة منه، وإتاحة الفرصة لزوار المعارض التي تقيمها الجمعية في مختلف المناطق في جميع المجالات وفي مقدمتها حقوق الطفل للاطّلاع على إصدارات الجمعية وإنجازاتها، وعبَّر عن شكره وتقديره للمشرف على جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة سليمان الزايد وكافة الأعضاء على دعمهم ومتابعتهم وإشرافهم لدعم نشاط فرع الجمعية في محافظة الطائف.
وكذلك جميع الجهات المشاركة في المعرض حكومية وخدميَّة على ما يبذلون من جهود طيبة في المشاركة التي أصبحوا من خلالها شركاء في عملية حفظ حقوق الإنسان وتوعية العاملين بها.

العمل والزواج والسفر.. ثلاثية تحاصر "البدون"

المصدر: جريدة الوطن الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=191223&CategoryID=5

حفر الباطن: نايف العصيمي، سليمان العنزي

على الرغم من الجهود التي تبذلها الجهات المختصة في المملكة لمعالجة ملف القبائل العائدة أو من يسمون بـ"البدون"، إلا أن معاناة تلك الفئة لا تزال تتفاقم يوما بعد يوم، في ظل بطء وتيرة معالجة مشكلاتهم وتكدس معاملاتهم، فيما تبقى مسائل العمل والزواج والسفر أهم ثلاثة ملفات مؤرقة لهم.

"الوطن" وعلى مدار ثلاث حلقات، اعتبارا من اليوم، أبحرت في نقل معاناة تلك الفئة، عبر زيارات قامت بها لحفر الباطن ورفحاء وعرعر، لتوثيق تفاصيل حياتهم اليومية.

بين أحلامهم الطامحة لتصحيح أوضاعهم، وآلامهم الناجمة عن عقود من حالة عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي، ترزح القبائل العائدة أو من يسمون بـ"بدون السعودية" تحت وطأة الظروف المعيشية الصعبة، إذ إنه ليس بخافٍ عن المراقبين ما تعيشه تلك الأسر التي تستوطن بوادي المنطقتين الشرقية والشمالية من المملكة، من حال يحتاج إلى تدخل، وسط آمال معلقة باللجان الحكومية المنعقدة والمخصصة للنظر في أوضاعهم بتسريع وتيرة معاملات حصولهم على الجنسية، لكونها أحد أهم دوافع الاستقرار المعيشي والانخراط المجتمعي الذي طالما حلموا به.

ومن المعلوم أن الجهات المختصة في المملكة، تعمل جاهدة لتصحيح أوضاع هؤلاء، بما يكفل منحهم الحقوق الأساسية منها العمل والزواج والسفر، ولكن تلك الجهود تسير وفق وتيرة بطيئة، ما فاقم من مشكلة ومعاناة أسر "البدون"، طبقا لتقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

ويمكن لأي زائر حط رحاله في حفر الباطن على سبيل المثال، وتوجه بمركبته نحو ما يسمى بـ"العشيش" التي تبعد عن المناطق الحضرية بمسافة مرمى حجر أن يلحظ الحالة التي تعيشها أسر "البدون".. المنازل الفاخرة هناك أسوارها من الزنك، والمتواضعة منها يزين سورها قطع متلاصقة من أكياس الشعير المستخدمة في تغطية تشققات الخيام المتهالكة.

رحلة القبائل العائدة بدأت منذ عشرات العقود، حينما سعوا في وقت من الأوقات للبحث عن مصادر للرزق لهم ولمواشيهم، وهو ما استدعى منهم تجاوز حدود المملكة إلى دول الجوار، قبل أن يأتي الوقت الذي يقررون فيه شد الرحال والعودة إلى وطنهم الأم.

خلف أسوار المنازل المتواضعة لأسر البدون التي تقطن حفر الباطن شمال شرق المملكة، قصص لم ترو بعد. وسعت "الوطن" من منطلقات مهنية وإنسانية أن تصل إلى قلب المعاناة، للاستماع تارة والتدوين تارة أخرى، والتقاط الصورة التي قد تعبر عن 1000 كلمة.

في المنطقة المعروفة بـ"العشيش" منازل مترامية داخل كل واحد منها قصة بدأت قبل بضعة عقود، توارثها الأبناء عن الآباء والأحفاد عن الأجداد، وحملوا على عاتقهم هم أسر لا يحملون هوية وطنية.

مأساة "البدون"، تتمثل بكونها مشكلة مركبة، وتتفاقم وتزداد تعقيدا مع تعاقب الأجيال. معاناة بدر وعد الشمري على سبيل المثال، بدأت مذ أن كان طفلا، والآن هو أب لطفل لا يحمل أوراقا ثبوتية أيضا. يقول بدر عن قصته "أنا ابن هذه الأرض، فيها ولدت وفي ثراها سأدفن".. قالها وهو يقلب أوراق المراجعات التي غصت بها حياته، ناشدا الحصول على الهوية الوطنية في معاملة عمرها 25 عاما وورثها عن والده العاجز الذي لديه من الأشقاء 8 جميعهم يحملون الجنسية إلا هو.

العمل أهم المشكلات

مشكلة العمل، تكاد تكون من أهم المشكلات التي تعترض فئة البدون في المملكة، فعبرها يتم استغلال حاجة هؤلاء للمال من أجل استخدامهم في وظائف تتطلب مجهودا أكبر بمردود أقل، وقد لا تتناسب مع مؤهلاتهم أو لا تفي بمتطلبات الحياة

الكريمة. وعن ذلك يقول بدر "الرواتب التي نتقاضها زهيدة.. راتبي على سبيل المثال لا يتجاوز الـ2000 ريال شهريا في شركة خاصة".
ويحكي بدر وعد التفاصيل وخصوصا في مسألة الحصول على الرعاية الطبية، قائلا "حياتنا اليومية تكسوها الصعوبات أقل شيء ممكن أن يذكر صعوبة توفر المستشفيات، وإذا احتجنا العلاج لا نستطيع دخول المستشفى إلا بالحيلة، الحالة جداً صعبة من جوانب عدة، وانعكس ذلك على تنقلاتنا بين حفر الباطن ومدن المملكة الأخرى وأداؤنا للعمرة والحج".
وأوضح وعد، أنه متزوج ولديه 3 بنات أكبرهن تبلغ من العمر 4 سنوات، مبيناً أن والده كان قد تقدم بطلب الهوية الوطنية، إلا أن المعاملة متعطلة منذ قرابة الـ25 سنة، لافتاً إلى أن أشقاء والده البالغ عددهم 8 جميعهم يحملون الهوية الوطنية، ولم يتبقى إلا والده.

تعليم محدود

وحول تعليم عائلته ذكر وعد الشمري، أن الدخول إلى المدرسة، لا يكون إلا عن طريق الإمارة، مشيراً إلى أن التعليم المتاح لهم يكون حتى الانتهاء من المرحلة الثانوية فقط، موضحاً أن له من الأشقاء 5 رجال و5 نساء، جميعهم يعانون من عدم امتلاكهم الهوية الوطنية حتى الآن.
وعن تفاصل زواجه، أكد أنه تزوج زواجا عربيا، دون أوراق تثبت ذلك، جازماً أن حل مشكلتهم سهل للغاية وأن تعطل المعاملات منذ عقود عدة أمر غير مبرر، وخسرت الأسر جراء هذا التأخير شبابها دون الاستفادة من سنوات مضت، متمنياً أن يرى أطفاله خير مساهمين في تنمية الوطن خلال السنوات المقبلة، وهم يحملون هويتهم الوطنية السعودية.
سعود أحمد الزوبعي، والبالغ من العمر 40 عاما، هو أحد الذين ورثوا هذا الملف من آبائهم، والده بات كهلا، وابنه وصل عمر الرجولة، ولا يزال طلبهم الخاص بالحصول على الجنسية معلقا، عدا من إقامات يتم تجديدها سنويا ولا تخول بالحصول على الامتيازات التي تفرضها الجنسية على حاملها.
يحكي الزوبعي تفاصيل القصة قائلا "والدي تقدم بطلب سعودة في عام 1399 للهجرة ولم يتم البت فيها حتى جاء العام 1432 إذ تم منحنا ذلك الحين إقامة على كفالة شيخ القبيلة، علما أن عدد أفراد الأسرة مع الوالدين 8 أشخاص"، ويشير إلى أن من المفارقات أن والدته لا تحمل الجنسية مع أن شقيقها يحملها.
وعن تفاصيل حياته، يقول الزوبعي "في عام 1400 للهجرة درست الابتدائية لمدة 3 أشهر فقط، وتم طردي من المدرسة، بسبب عدم حملي للهوية الوطنية، وفي عام 1406 سمح لنا بالدراسة عن طريق أمير المنطقة، ودرست الصف الأول وأنا في الـ11 من عمري، زملائي الذين قضيت معهم الأشهر الـ3 الأولى قبل إقصائي من المدرسة هم الآن ضباط وأطباء ومهندسون".
ولم يكن هزاع محمد الشمري بعيداً في حاله عن سعود الزوبعي، فهو يحمل إقامة بذات المواصفات. وكان والده قد تقدم بطلب الهوية الوطنية قبل 30 عاماً، إلى أن انتهت مطالبهم بـ"الإقامات".
والد هزاع الشمري الآن في ذمة الله. وعلى الرغم من أن والدته تحمل الجنسية السعودية، إلا أن الأجهزة المعنية ترفض إضافته على اسم والدته لتعديه سن الثامنة عشرة، ويتم معاملته الآن على أساس كونه مقيم وبمهنة "راعي"، وهو ما دعاه للمطالبة بمعاملته معاملة أبناء السعوديات وفق النظام الموجود، عقب أن فشلت كافة الجهود التي بذلوها للحصول على الهوية الوطنية.

مات ومعاملته "عالقة"

وأشار هزاع الشمري، إلى أن والده كان قد تقدم بطلب "سعودة"، لدى الجهات المختصة، منذ عام 1405، مبيناً أن والده توفى والمعاملة لا تزال عالقة، موضحاً أنه وبعد وفاة والده قيل له أنه سيحصل على إقامة، هو وأشقاؤه الـ10، وقبلوها دون أن يعاملوا معاملة أبناء السعوديات.
بدر الحلو العنزي، هو أحد الذين غادر آباؤهم إلى الكويت قبل 4 عقود. وقبل أن يبدأ حديثه لـ"الوطن"، قال "اسمحوا لي قبل كل شيء أن أجدد وعبر منبر صحيفتكم البيعة لوالد الجميع خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده وسمو ولي ولي العهد"، ليدخل بعدها في سرد تفاصيل الرحلة التي قادت والده للرحيل عن المملكة. وقال "الحاجة جعلت والدي يذهب إلى الكويت قبل أكثر من 40 عاما، والتحق حينها في السلك العسكري هناك، ومنذ ذلك الحين وهو يعمل هناك ولا يحمل أي جنسية، عدا بطاقة القبائل النازحة التي انتهت فترة صلاحيتها ولم يتمكن من تجديدها، علماً بأن أعمامي سعوديون، وجدي وجدتي وأخوالي سعوديون، لكن وجود والدي في الكويت للعمل والبحث عن لقمة عيشنا تسببت في تأخر حصولنا على الجنسية السعودية أسوة بجميع أقاربنا".

بطاقة نازحين

وأضاف الحلو "عدت من الكويت في سن الـ17 مع بقية إخوتي ومنذ ذلك الوقت، ونحن نحمل بطاقة القبائل النازحة التي انتهت فترة صلاحيتها وواجهت بسبب ذلك صعوبات ومتاعب كبيرة جداً".

وتابع معاناته بالقول "أنهيت دراستي الثانوية وحاولت إكمال المرحلة الجامعية، إلا أن رغبتي قابلها رفض جميع الجامعات، مما اضطرني لإكمال دراستي على حسابي الخاص والتحقت بإحدى المعاهد الخاصة لدراسة الصيدلة وعانيت الأمرين في سبيل ذلك وكنت أعمل سائق أجرة في الفترة الصباحية وأدرس الصيدلة مساءً حتى تمكنت من إنهاء دراستي بتقدير جيد جداً".

وأكمل بالقول "كنت أعتقد أن معاناتي ستنتهي بعد التخرج إلا أن ما حدث هو العكس، وبدأت رحلة معاناة جديدة في البحث عن عمل وكانت جميع الأبواب تقفل في وجه مطالبي، لأني لا أحمل الجنسية السعودية وبطاقتي منتهية الصلاحية، وعندما وجدت عملا في شركة خاصة عملت فيها 6 أشهر وتم فصلي من العمل بعد ذلك بحجة أن مكتب العمل يضغط على الشركة لتطبيق السعودة، ولأن هويتي منتهية الصلاحية ولا ينطبق علي النظام". وحول وضعه الأسري قال العنزي "أنا متزوج ولدي أطفال ولم أستطع توثيق زواجي، حتى أتمكن من إخراج شهادة الميلاد لأطفالي، وليس لدي عمل أو حق بالعلاج، وكل ما أتمناه هو توفير حياة كريمة لأبنائي".

"قبليون" يمنيون يفاوضون خاطفي "المشعلي"

الزايدي: سنعمل مع غيرنا لإطلاق سراح المختطف

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 15 شعبان 1435هـ - 13 يونيو 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=191147&CategoryID=5

أبها: محمد آل عطيف

جدد "صالح" شقيق المواطن المختطف باليمن جبران المشعلي القحطاني، مناشدته لخاطفي شقيقه، سرعة إطلاق سراحه، كونه مدير مدرسة وإمام مسجد، ومن أعيان قبيلته "المشاعلة" قحطان.

وأوضح في حديثه إلى "الوطن"، أن شقيقه ذهب إلى اليمن في ضيافة أحد العاملين لديه من الجنسية اليمنية، ويدعى عبدالله الجميلي من قبيلة "مراد"، وسافر جوا لصنعاء، وفي الطريق تم اختطافه بمحافظة مأرب، وعلى الفور أبلغ الجهات المختصة في المملكة.

وأضاف المشعلي أنه تلقى اتصالا أمس من شقيقه "عايض" يذكر فيه أنه يعامل معاملة حسنة من قبل خاطفيه، وأنه لا يعلم اسم المكان الذي يتحدث منه، سوى أنه في بيت تحيط به الجبال من كل ناحية، وأن مشايخ من قبيلة "مراد" اليمنية يجرون وساطات مع قبيلة الخاطفين "جهم"، للإفراج عنه، وأن الموضوع أصبح موضوع "مراد"، كون السعودي جاء ضيفا لدى أحد أفراد قبيلتهم، متوقعين أن تثمر تلك المحاولات عن إفراج قريب.

وفي محادثة هاتفية مع أحد مشايخ "جهم" الشيخ أحمد الزايدي قال لـ"الوطن": لم أتلق أي معلومات عن المخطوف من الخاطفين، وحتى ساعة إعداد الخبر لم يعرف من هم الخاطفون، وأنه سيعمل مع غيره من مشايخ "جهم" لإطلاق سراح المختطف، وأضاف: قبائل السعودية تجمعنا بهم مواقف مشرفة معنا ومع أهلنا منذ زمن قديم، وبيننا وبينهم علاقات طيبة، والمسألة مسألة وقت.

من جهته، اعتبر المشرف على جمعية حقوق الإنسان بعسير الدكتور علي الشعبي أن الذهاب إلى الأماكن غير المستقرة، يعرض حياة المواطنين للخطر ويجب أن تعلن الجهات المعنية، تحذيرات عن الأماكن غير الآمنة حتى لا يتعرض المواطنون للخطر، ولكن في حالة الضرورة فإنه يفترض على المواطنين أن يتحروا الحذر وأن يصطحبوا معهم من أبناء البلد الذين يعتزمون زيارتهم، حتى لا يقعوا فريسة الخلافات القبلية أو الطائفية في تلك الدول.

وبين أنهم في جمعية حقوق الإنسان متى ما تلقوا شكوى وتوافرت المعلومات الأولية سيتحركون في إطار يسمح بمتابعة هذه الحالة أو غيرها، مؤكدا ضرورة توخي الحذر أثناء زيارة الأماكن غير المستقرة.

"حماية المستهلك": أسعار المواد الغذائية في "رمضان".. مستقرة

آل تويم لـ"الوطن": ثبتنا أكثر من 100 صنف غذائي لمدة 6 أشهر.. ولا يوجد مبرر على المستوى العالمي لارتفاع الأسعار

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 15 شعبان 1435هـ - 13 يونيو 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=191172&CategoryID=2

الرياض: بندر التركي

وجه رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور ناصر آل تويم، للمستهلكين رسالة عبر"الوطن" قال فيها: "اطمئنوا فأسعار المواد الغذائية خلال شهر رمضان للعام الحالي ستكون مستقرة"، متوقعاً في الوقت ذاته، بأن التجار سوف يتجاوبون، كونه لا يوجد لديهم مبرر على المستوى العالمي عن ارتفاع الأسعار.

وبين أن هناك بعض المحلات ثبتت أسعارها لأكثر من 100 صنف ولمدة 6 أشهر، وهناك مساع للتواصل مع عدة مراكز أخرى من أجل ذلك، مبيناً أنه في الجمعية سيسعون إلى استخدام القوى المعنوية لتحقيق ما يصب لصالح المستهلك، مؤكداً أنه على المستهلك أن يبادر بالترشيد في الشراء لكي لا يعطي فرصة للتاجر لاستغلال ذلك.

وذكر أنه في هذه العام بادرت الجمعية بخطوة غير مسبوقة تسمى "وقائية"، حيث تم التنسيق مع عدة مراكز معروفة ومرموقة مثل شركة لولو، منوهاً بأن الجهتين اتفقتا على تثبيت مواد السلعة وتم تنزيلها على الموقع الرسمي للجمعية لكي تتيح للمواطنين التعرف عليها، وأوضح أنه خلال الأيام القادمة سيتم تخفيض الأسعار الرمضانية وتم الاتفاق مع الشركة على أنه في حال تم رصد أي سلعة في الأسواق الأخرى مخفضة بشكل أكثر فسيتم تنزيل سعرها لدى الشركة بشكل فوري وأقل من الآخرين.

إلى ذلك، يسابق عدد من المواطنين خلال الفترة الحالية الزمن من أجل شراء جميع المستلزمات الغذائية الخاصة بشهر رمضان المبارك، حيث اختار العديد من المواطنين الوقت الجاري للانتهاء من عملية الشراء بشكل نهائي قبل دخول الشهر الفضيل، واتجه البعض منهم إلى سوق الغنم لتأمين اللحوم الطازجة، بينما فضل عدد منهم سوق الأسماك مقصداً لشراء كمية من الأسماك الطازجة، كونهم يفضلون أكل اللحوم على مائدة الإفطار.

وأرجع المستهلكون عملية الشراء المبكر لسببين، اولاً تفادياً للازدحام الذي يقع في الأسواق والمحلات التجارية الكبرى مع نهاية شهر شعبان، وثانياً للابتعاد من عملية استغلال التجار في رفع أسعار المنتجات الاستهلاكية، منوهين بأنه في كل عام تحدث نفس المشكلة بدون رقابة صارمة من قبل الجهات المختصة، مطالبين في الوقت ذاته، المصالح المعنية بمضاعفة الرقابة وحماية المستهلك من جشع التجار.

وشهدت أسواق الماشية بمنطقة الرياض أخيراً ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار الماشية بنسبة 30 بالمائة، مع اقتراب حلول شهر رمضان المبارك، بسبب الإقبال الكبير من قبل الأسر على شراء الماشية الحية، وسط شكوى المواطنين من هذا الارتفاع المبالغ فيه على "حد تعبيرهم"، ذهبت "الوطن" إلى عدد من المحلات المعنية والتي يقصدها المواطنون في الوقت الراهن، ووجدت إقبالاً كبيراً ينافس ذات الإقبال الذي تشهده الأسواق في الشهر الكريم.

وبدوره، أفاد ماجد هجام بأن شوارع العاصمة تشهد ازدحاماً غير طبيعي، بالرغم من دخول إجازة الصيف، مرجعاً الأسباب إلى أن الأهالي يتسابقون من أجل شراء الاحتياجات الرمضانية، مؤكداً أنه قد أنهى عملية الشراء في الأيام القليلة الماضية.

وأضاف أن ما تم شراؤه من الاحتياجات الأساسية يفي بالغرض حتى منتصف شهر رمضان، لافتاً إلى أن هناك بعض المشتريات المستهلكة بشكل دائم يتم شراؤها من التموينات المجاورة للمنزل.
ومن جهته، طالب عبدالناصر بن عبدالله الجهات الرقابية بضرورة متابعة الأسواق في الفترة الحالية وحتى نهاية شهر رمضان، وذلك للحفاظ على قائمة الأسعار ولضمان عدم التلاعب في الأسعار واستغلال حاجة المواطنين من للسلع الرمضانية.

افتتح ورشة "إستراتيجية هيئة مكافحة الفساد وجهود الأمانة كشريك يشمله الاختصاص"

أمين عسير: نزاهة مطلب شرعي قبل أن تكون مطلباً إدارياً

المصدر: جريدة الرياض الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944301

أبها - مريم الجابر

طالب أمين منطقة عسير المهندس إبراهيم بن محمد الخليل من رؤساء البلديات ووكلاء الأمانة ومديري العموم أن تكون النزاهة ومكافحة الفساد مطلبا شرعيا قبل أن تكون مطلبا إداريا وأكد انه يجب على الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أن تركز على مصادر الفساد ومتابعته في المرتبة الأولى ومن ثم معالجته.

جاء ذلك خلال الكلمة التي ألقاها أمين عسير في افتتاح الورشة التي نظمتها أمانة منطقة عسير ممثلة في إدارتي التطوير الإداري القانونية والتي كانت بعنوان إستراتيجية الهيئة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد وجهود الأمانة كشريك يشمله الاختصاص.

حيث شملت الندوة عددا من المواضيع لعدد من المحاضرين بدأها المحاضر والمشرف على هيئة حقوق الإنسان بعسير الدكتور هادي اليامي الذي اشار الى جهود المملكة في قمع الفساد وتحقيق النزاهة واستعرض مندوب الهيئة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد نواف بن عبدالله بن خنين مهام واختصاص الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في ضوء تنظيم الهيئة والإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

من جهته بين مدير عام التطوير الإداري في الأمانة ناصر سياف الشهراني جهود أمانة عسير كشريك يشمله الاختصاص في تحقيق النزاهة ومكافحة الفساد وفي نهاية الندوة تحدث مدير عام الإدارة القانونية حسن بن محمد عبدالمتعالي عن الفساد وآثاره.

الشريعة الإسلامية تصدت للجرائم غير الإنسانية التي تنتهك القيم الأخلاقية

هيئة حقوق الإنسان: يجب منع خطاب الكراهية ضد المرأة

المصدر: جريدة اليوم السبت 16 شعبان 1435هـ - 14 يونيو 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/145277.html

واس- لندن

شدد رئيس هيئة حقوق الانسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، على ضرورة إيجاد مبادرات وسياسات حقيقية لوقف الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وخاصة ما تتعرض له النساء من عنف واغتصاب كسلاح عقاب، ومنع خطاب الكراهية ضد المرأة، والاهتمام بضحايا هذا النوع من الجرائم، وضرورة توعية المرأة بكافة حقوقها، داعياً "باسم المملكة" المجتمع الدولي الى التحرك بصورة جادة وحازمة لمنع تلك الجرائم والممارسات غير الإنسانية، ومحاسبة كل من يرتكب أياً منها وفي كل مكان.

واضاف خلال ترؤسه وفد المملكة في مؤتمر القمة الدولي لمكافحة العنف الجنسي في مناطق الصراع، والمقام في لندن خلال الفترة من 12 الى 15 شعبان الجاري، تحت رعاية وزير الخارجية البريطاني والمبعوثة الخاصة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبمشاركة أكثر من 120 دولة: إن الشريعة الإسلامية تصدت لهذا النوع من الجرائم اللا إنسانية التي تنتهك كافة القيم الأخلاقية والقوانين الدولية والشرائع السماوية والقوانين الدولية.

وأوضح أن الأرقام تعكس الواقع المخيف والآثار الخطيرة والمأساوية التي يعاني منها ضحايا العنف الجنسي، وأكد أن مشاركة المملكة في القمة تأتي انطلاقا من ثوابت حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة، بما فيها التدابير التشريعية لكفالة حقوق المرأة وحمايتها من العنف، وتعاون المجتمع الدولي لحماية المدنيين وخاصة في أوقات النزاعات المسلحة.

واضاف العيبان خلال القمة التي تعد أكبر اجتماع من نوعه، تشارك فيها حكومات ومنظمات المجتمع المدني وخبراء المؤسسات القضائية، إلى جانب وسائل الإعلام وضحايا هذه الجرائم البشعة، أن الهدف من المؤتمر هو تحسين التحقيقات وتوثيق العنف الجنسي في أوقات النزاع المسلح، وتقديم المزيد من الدعم والمساعدة والتعويض للناجين، وخاصة النساء والأطفال الناجين من العنف الجنسي، وضمان الرد السريع والرادع، وتعزيز نظم الأمن والعدالة، والتعاون الاستراتيجي الدولي لمكافحة هذا النوع من الجرائم، وشدد على ضرورة معاملة هذه الجرائم على أنها جرائم حرب وجرائم ترتكب ضد الإنسانية ومحاسبة ومعاقبة مرتكبيها نظرا لما تتعرض له النساء في مناطق النزاع من استغلال وانتهاك كرامتهن.

ووقع رؤساء الوفود المشاركة ومن ضمنها المملكة في نهاية المؤتمر على بيان القمة الختامي، الذي أشار إلى عزم الدول على إنهاء استخدام العنف الجنسي في الصراعات حول العالم، والتأكيد على أن منع العنف الجنسي في الصراع أمر حيوي لأجل السلام والأمن والتنمية المستدامة، والاشادة بكل من عملوا طوال سنوات عديدة وخصوصا ضحايا هذه الجرائم الذين أصبحوا مناصرين أقوياء للفت الانتباه لهذه القضية، وتأكيد وقوف الدول إلى جانبهم، وتوفير الدعم الذي يحتاجون، ومحاسبة مرتكبي هذه الجرائم أو المسؤولين عنها بكافة السبل المتاحة، ويدعو كل شخص إلى تحمل المسؤولية الأخلاقية للمطالبة بتغيير نظرة العالم لهذه الجرائم واستجابته لدى وقوعها لإنهاء واحدة من أكثر أنواع الجرائم ظلما في زمننا، ويرسل البيان رسائل مهمة من أهمها رسالته إلى ضحايا هذه الجرائم أن المجتمع الدولي لم ينساهم، وإلى مرتكبي هذه الجرائم البشعة أنهم لن يفروا من العقاب.

وبين العيبان أن ما يحدث في سوريا ومناطق النزاعات حول العالم من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، وخاصة ما تتعرض له النساء من عنف جنسي واغتصاب كسلاح عقاب، وشدد العيبان على ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي قرارات وأفعالا حازمة حول هذه الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت، مؤكدا حرص المملكة على التعاون مع المجتمع الدولي في هذا

الإطار، لافتاً إلى أن هؤلاء النساء يتحملن الآلام لحماية أنفسهن وشرفهن وكرامتهن، ويسجلن أروع الصفحات في تاريخ سجل النضال ضد الأنظمة الغاشمة وقوات الاحتلال.

الخليل يطالب نزاهة بالتركيز على مصادر الفساد قبل علاجة

قال: إن النزاهة مطلب شرعي

المصدر: جريدة المدينة الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
اضغط هنا

تحرير - عبدالرحمن القرني - عسير
طالب أمين منطقة عسير المهندس إبراهيم بن محمد الخليل من رؤساء البلديات ووكلاء الأمانة ومديري العموم أن تكون النزاهة ومكافحة الفساد مطلبًا شرعيًا قبل أن تكون مطلبًا إداريًا وأكد أنه يجب على الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أن تركز على مصادر الفساد ومنابعة في المرتبة الأولى ومن ثم معالجته.
جاء ذلك خلال الكلمة التي ألقاها أمين عسير في افتتاح الورشة التي نظمتها أمانة منطقة عسير ممثلة في إدارتي التطوير الإداري القانونية والتي كانت بعنوان إستراتيجية الهيئة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد وجهود الأمانة كشريك يشمله الاختصاص. حيث شملت الورشة عددًا من المواضيع حيث استهلها المحاضر والمشرف على هيئة حقوق الإنسان بعسير د. هادي اليامي الذي ثمن جهود المملكة في قمع الفساد وتحقيق النزاهة، فيما استعرض مندوب الهيئة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد نواف بن خنين مهام واختصاص الهيئة في ضوء الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

أشواك

في وجهك يا معالي الوزير

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140615/Con20140615706258.htm

عبده خال

تناقلت وسائل الإعلام قصة فتاة سعودية اضطرت لدفع نصف مليون ريال لعمها (شقيق والدها) لكي يسمح لها بالزواج، وهذا العم (عضل) ابنة أخيه حتى بلغت الثلاثين من عمرها، وحين أحست بأن فرص زواجها تتضاءل بسبب تقدم السن

واجهت عمها سائلة عن سبب رفضه للخطاب، فصارحها بأنه لن يسمح لها بالزواج ما لم تتخل عن ورثها من والديها والبالغ نصف مليون ريال مقابل تزويجها.
ونشر هذه القصة على الملأ علينا أن لا نتعامل معها كخبر، بل كبلاغ لوزير العدل أو لرئيس المحكمة التي تقطن في محيطها تلك الفتاة يستوجب التدخل ومنع الظلم الجائر الذي وقع على الفتاة كما يجب تدخل جميع الهيئات الإنسانية والحقوقية لإنصاف الفتاة من جشع العم وتسلطه، وإن لم يحدث تدخل فهذا يعني رضانا بالممارسات الخاطئة والسكوت عنها بما يشجع بقية الجشعين بالاستمرار في الظلم والاستبداد، وإن شاءت أي فتاة التخلص من مثل هذا الظلم تدفع مقابلا لحريتها.
وقضية عضل النساء من القضايا النائمة والتي تتحرك ببطء عبر وسائل الإعلام من غير العمل الجاد لاجتثاثها من واقعها الاجتماعي.
علما أن العنوسة تمثل خلايا نائمة في المجتمع، وستنفجر في وجوهنا فجأة من غير أن نوفر خطة لإدارة هذه المشكلة الاجتماعية الخطرة.
ويكفينا علما أن نعرف أن عدد الفتيات العوانس في المملكة وصل إلى المليون ونصف المليون، وأن هذا العدد مرشح للزيادة إلى نحو أربعة ملايين فتاة في السنوات الخمس المقبلة.
وهناك دراسات عديدة ذهبت إلى أن العضل أسهم في زيادة نسبة العنوسة ومع علمنا بكيف تحاك هذه (الجريمة) إلا أننا لانتعامل معها في سياق الأولويات، وأنها تمثل خطورة بالغة على النسيج الاجتماعي والأخلاقي.
ويبدو أن هيئة حقوق الإنسان قد اقتربت ـ سابقا ـ من هذه المشكلة حين ألحقت بتقريرها في إحدى السنوات فيلما توعويا بث على مواقع التواصل الاجتماعي يحذر فيه من عضل النساء، والهيئة حين بثت ذلك الفيلم تعلم علم اليقين باستغلال الولاية، وأن هناك قضايا عديدة تدور في ردهات المحاكم للفتيات يطالبن بحقوقهن في الزواج، وتكوين أسرة والخروج من استبداد الولي.
وأعتقد أن علينا تجاوز مرحلة التوعية كوننا جميعا نعرف هذا الداء المستوطن بيننا منذ عقود من الزمان، وتشخيص الداء يعني الانتقال إلى العلاج ولهذا يستوجب الانتقال من مرحلة التوعية إلى استصدار تشريع ينص صراحة بمعاقبة أي ولي يتعسف في معاملة ابنته أو أخته ويمنعها من الزواج وما لم تكن هناك عقوبة رادعة فلن تجدي التوعية كون بعض أفراد المجتمع بهم صرامة وجلافة لا تلين إلا بالعقوبة.
فهل يتم تخليص الفتيات من هذا العضل من خلال تشريع يتم تعميمه ليفهم الولاة أن مصيرهم وخيم متى ما مارسوا العضل على النساء؟

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الكويت والسعودية أقل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في معدل البطالة

سياسات وزارة العمل تنقل المملكة من المرتبة 27 إلى المرتبة 18 بين أقل دول العالم في معدلات البطالة

المصدر: جريدة الرياض الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944383

أشار تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" إلى أن الكويت والسعودية سجلتا أقل معدلات البطالة في عام 2013 من بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وذكر التقرير أن أعلى معدلات البطالة في عام 2013م سُجِّلت في تونس التي بلغ فيها معدل البطالة 16.7%، وجاءت بعدها إيران بمعدل بطالة بلغ 12.9%، ثم الأردن بمعدل 12.2% (الجدول رقم1).

وذكر التقرير الذي تنشره "الرياض" أن أعلى معدلات التضخم في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سُجِّلت في السودان التي بلغت فيها نسبة التضخم 36.5% في عام 2013 مقارنة بالعام السابق. وجاءت بعدها إيران بنسبة تضخم بلغت 35.2%، ثم باكستان وأفغانستان بنسبة 7.4%، ثم مصر بنسبة 6.9%، ثم تونس بنسبة 6.1%، ثم الأردن بنسبة 5.5%.

وسجلت إيران أعلى مستوى في مؤشر البؤس "Misery Index " (مجموع معدلي التضخم والبطالة)، حيث بلغ فيها المؤشر 48.1%، وحلت بعدها السودان في المرتبة الثانية بنسبة 46.1%، وجاءت تونس ثالثاً بنسبة 22.8%، ثم مصر بنسبة 19.9%، ثم الأردن بنسبة 17.7%، ثم باكستان بنسبة 14.1%، ثم الجزائر بنسبة 13.1%. ويعد ارتفاع المؤشر مقياساً لدرجة شقاء الناس في بحثهم عن الوظائف (معدل البطالة) وفي تحملهم لنفقات المعيشة (معدل التضخم).

وأظهرت بيانات صندوق النقد الدولي أن السعودية احتلت المرتبة (18) عالمياً في انخفاض معدل البطالة في عام 2013، وكانت المملكة تحتل المرتبة (27) في الترتيب العالمي في عام 2010م (الجدول رقم 2)، إلا أن الإجراءات التي اتخذتها وزارة العمل في السنوات الأخيرة ساهمت في خفض معدلات البطالة لاسيما قراراتها المتعلقة بتوفير فرص عمل أكبر للسيدات.

مختصون: هروب الخادمات ظاهرة دولية سببها الرئيس تدني الأجور والفجوة بين العرض والطلب

المصدر: جريدة الرياض الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944380

جدة - محمد حميدان

أكد عدد من العاملين في قطاع استقدام العمالة المنزلية ل"الرياض" أن ظاهرة هروب العمالة المنزلية والخادمات هي ظاهرة عالمية تحدث في غالبية دول العالم وليست مقتصرة على المملكة مشيرين إلى أن تدني الرواتب ووجود فجوة بين العرض والطلب على الأيدي العاملة.

وقال عضو لجنة مكاتب الاستقدام السابقة في غرفة جدة للتجارة والصناعة غازي بن عمر غراب إن السبب الرئيس وراء هروب الخادمات في المملكة يعود الى الإغراءات التي تجدها العاملات المنزليات من قبل فئات لم يتوفر لها الاستقدام ومع أن الظاهرة تحدث طوال العام الإ أن شهر شعبان يشهد زيادة في حوادث الهروب نتيجة لكثرة الطلب على الأيدي العاملة والحاجة لها في شهر رمضان، وهناك أسر تقدم للخادمة الهاربة أجرا يتراوح ما بين 2000 و3000 ريال، والحل الأمثل للتصدي لذلك هو تمكين راغبي الاستقدام وتوفير الفيز لهم بما في ذلك الأسر المقيمة من غير السعوديين حيث كشفت لنا خبراتنا السابقة أن كثيرا من تلك الأسر ملجأ الخدمات الهاربات الأول.

وأشار غازي غراب إلى أن الظاهرة مشاهدة في عدد من الدول الخليجية والعربية، وتزيد في الدول التي تقل فيها أجور الخادمات مثل الاردن ولبنان ولعل ما يزيد نسبتها في المملكة، ويجعلها ملاحظة بشكل أكبر هو عامل النسبة السكانية والكثافة العددية للأيدي العاملة بالمملكة وكثرة الاستقدام بالتالي قياسا بدول أقل تعدادا مثل دول مجلس التعاون الخليجي، مشيرا إلى الخادمات من دول إفريقية كأثيوبيا يسجلن حاليا النسبة الأعلى في معدلات الهروب في حين لازالت العمالة الإندونيسية التي كانت تسجل أعلى معدلات نسب الهروب في السابق متوقفة.

آخر التقارير المتداولة تشير الى أن وزارة العمل وضمن سعيها الجاد لحفظ حقوق طرفي المعادلة (صاحب العمل والعامل) تدرس بجدية إطلاق بوليصة تأمين ضد هروب العمالة المنزلية وهو أمر مطبق في بعض الدول المجاورة ويحمي حقوق صاحب العمل جراء هروب العمالة.

مشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء منح "العدالة" فرصة أخرى للنظر في الدعاوى

محاكم الاستئناف الإدارية.. "حقك ما يضيع"!

المصدر: جريدة الرياض الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944336

الرياض، تحقيق - عبدالعزيز الراشد

أكَّد مُختصون على أنَّ الاستئناف يُعدُّ درجة تقاضٍ ثانية تضمن تحقُّق القضاء من أيَّ خلل أو نقص محتمل للأحكام، من خلال إعادة نظر الدعوى أمام محكمة أخرى منفصلة وقضاة مستقلين عن المرحلة الأولى يكونون أكثر خبرة وتجربة، وبالتالي تكون الدعوى أقرب للعدالة التي يتطلَّع لها الجميع، مشيرين إلى أنَّ ذلك هو أحد حسنات مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- لتطوير مرفق القضاء وديوان المظالم، مضيفين أنَّ محاكم الاستئناف الإدارية هي أحدث درجات التقاضي وأكثرها إنصافاً وعدالة، موضحين أنَّها تُتيح للخصوم وللمتضررين فرصة أخرى للمرافعة والمدافعة، كما أنَّها تمنح القضاء الفرصة لتأكيد أو إعادة النظر في الأحكام التي لم تستوف الشروط أو الإثبات، لافتين إلى أنَّها تُمثِّل تطوراً تاريخياً للقضاء الإداري في المملكة.

وتتولى محاكم الاستئناف الإدارية النظر في الأحكام القابلة للاستئناف الصادرة من المحاكم الإدارية، إذ إنَّها تحكم بعد سماع أقوال الخصوم وفق الإجراءات المُقرَّرة نظاماً، وشهدت تلك المحاكم تطوراً لافتاً في أعمالها، كما تمَّ مؤخراً افتتاح المزيد منها في مختلف مناطق المملكة، وتزامن ذلك مع زيادة أعداد قضاتها بهدف تسريع الفصل في القضايا وتحقيق مزيد من العدالة، بما يتواءم وأهداف مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- لتطوير مرفق القضاء.

نقلة نوعيَّة

وقال "د.أحمد الصقيه" –محام، وقاضٍ سابق-:"نحن الآن أمام نقلة نوعيَّة سيشهدها قضاء الاستئناف الإداري، الذي يأتي ضمن رؤية تطوير مرفق القضاء"، موضحاً أنَّ محكمة الاستئناف الإدارية ظلت لسنين عدَّة محكمة ورق تفحص الاعتراض على الأحكام، كما أنَّها لا يترافع أمامها الخصوم إلاَّ استثناءً، مشيراً إلى أنَّ الجميع ينتظرون أن تتحوَّل وفقاً لأنظمة المرافعات الجديدة الصادرة مؤخراً إلى محكمة يمكن للمتقاضين الحضور والترافع أمامها، ويمكن لهم الاعتراض على الأحكام الصادرة منها أمام المحكمة الإدارية العليا، وفق قواعد الالتماس.

وأضاف أنَّ ثمرة ذلك هي تحقيق مزيد من ضمانات العدالة الكاملة للمتقاضين، مُبيِّناً أنَّ آخر دلالات السعي لتحقيق هذه الثمرة، هو ما أقره مجلس القضاء الإداري مؤخراً بإنشاء دائرة جديدة تحت مسمى الدائرة السابعة في محكمة الاستئناف الإدارية بمنطقة الرياض، والتي تُعنى بالنظر في الاعتراضات على قرارات لجنة المساهمات العقارية.

إجراءات عادلة

وأشار "د.محمد بن عبدالله المشوح" –محام، ومستشار قانوني- إلى أنَّ مبدأ التقاضي على درجتين هو أحد الضمانات التي كفلها المُشرِّع والمُنظِّم للمتقاضين، موضحاً أنَّها ذات أهميَّة كبيرة، إذ تُتيح للأطراف تقديم دفوعهم مرة أخرى لجهة وقضاة آخرين؛ ممَّا يعني إمكانية نقض الحكم السابق أو تأييده، مضيفاً أنَّ غالبية الأحكام تمر بإجراءات عادلة في أكثر من هيئة ودائرة قضائية للدراسة والتأمُّل، الأمر الذي يُستعبد معه احتمالية نقصها وقصورها.

ولفت إلى أنَّ مبدأ تعدُّد درجات التقاضي المعمول به في محاكمنا الإدارية يمنح المتخاصمين، سواءً كانوا إدارت أو جهات حكومية أو أفراد، الفرصة لتصحيح حكم الدرجة الأولى، الذي ربَّما صدر عن خلل أو تقصير، مؤكداً على أنَّ هذا المبدأ يُشبع غريزة العدالة في نفس المحكوم عليه.

إعادة نظر الدعوى

وأوضح "د.ماجد قاروب" -عضو المجلس الاستشاري للمحاماة بوزارة العدل- أنَّ الاستئناف يُعدُّ درجة تقاضٍ ثانية تضمن تحقُّق القضاء من أيِّ خلل أو نقص محتمل للأحكام، من خلال إعادة نظر الدعوى أمام محكمه أخرى منفصلة وقضاة مستقلين عن المرحلة الأولى يكونون أكثر خبرة وتجربة، وبالتالي تكون الدعوى أقرب للعدالة التي يتطلَّع لها الجميع، مضيفاً أنَّ ذلك هو أحد حسنات مشروع الملك عبدالله بن عبد العزيز -حفظه الله- لتطوير مرفق القضاء وديوان المظالم.

تطوّر تاريخي

وبيَّن "أحمد المحيميد" -مستشار قانوني- أنَّ محاكم الاستئناف الإدارية هي أحدث درجات التقاضي وأكثرها إنصافاً وعدالة، مضيفاً أنَّها تُتيح للخصوم وللمتضررين فرصة أخرى للمرافعة والمدافعة، كما أنَّها تمنح القضاء الفرصة لتأكيد أو إعادة النظر في الأحكام التي لم تستوف الشروط أو الإثبات، موضحاً أنَّ هذه هي أعلى درجات العدالة والشفافية، مشيراً إلى أنَّها تُمثِّل تطوراً تاريخياً للقضاء الإداري في المملكة.

وأضاف أنَّه رغم اختصاص ديوان المظالم بتشكيل وتنظيم محكمة الاستئناف الإداري، إلاَّ أنَّ ديوان المظالم لا يزال يختص في استقبال طلبات التظلُّم من القرارات الإدارية لبعض اللجان القضائية الابتدائية، مثل قرارات الهيئة الصحية الشرعية، التي لا تُعدُّ قراراتها نهائية إلاَّ بعد التظلُّم من قراراتها أمام ديوان المظالم أو انقضاء المهلة النظاميَّة للتظلُّم، مُبيِّناً أنَّ ذلك يحدث رُغم وجود وتشكيل واختصاص محكمة الاستئناف الإداري، التي تختص بالاستئناف وليس بالتظلم، وهذا ما لم يتضمَّنه نظام المرافعات الجديد أمام الديوان.

وأكَّد على أنَّ التظلُّم يختلف عن الاستئناف، إذ إنَّ الأول اعتراض دون مرافعة أو فتح للقضية من جديد، بينما الاستئناف هو إعادة للمحاكمة وفتح باب المرافعة من جديد، مضيفاً أنَّ نظام المرافعات أمام ديوان المظالم حدَّد اختصاص محاكم الاستئناف الإدارية، وهي محاكم الدرجة الثانية الإدارية في النظر بشأن الأحكام التي تصدر من المحاكم الإدارية الأدنى، وذلك بعد سماع أقوال الخصوم، وفقاً للإجراءات المُقرَّرة نظاماً، أي إنَّها تتبع الإجراءات نفسها المكفولة للمحاكم الإدارية الابتدائية أو المحاكم في أول سلم القضاء.

طعون استئنافيَّة

وأشار إلى أنَّ محكمة الاستئناف الإدارية تختص بالطعون الاستئنافية المُقدَّمة عن الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية، مضيفاً أنَّ محكمة القضاء الإداري تُعدُّ في هذه الحالة محكمة درجة ثانية أو محكمة استئنافية، موضحاً أنَّ الحكم الصادر في الاستئناف من محكمة القضاء الإداري هو حكم نهائي واجب التنفيذ، مُبيِّناً أنَّه رُغم ذلك فإنَّ الطعن يتم قبوله أمام المحكمة الإدارية العليا، إلى جانب قبول طلب الالتماس أو إعادة النظر، وفقاً لنظام المرافعات أمام ديوان المظالم.

وأوضح أنَّ المُهلة المحددة للاعتراض على الأحكام هي (30) يوماً من تاريخ استلام صورة نسخة الحكم الابتدائي أو من التاريخ المُحدَّد للاستلام في حال عدم الحضور، مضيفاً أنَّه إذا لم يُقدَّم الاعتراض من أطراف الدعوى خلال هذه المهلة، فإنَّ الحكم يُصبح نهائياً واجب التنفيذ، فيما تكون الأحكام الصادرة في الدعاوى المنصوص عليها على خلاف ما طلبته الجهة الإدارية أو في غير مصلحتها واجبة التدقيق، إذا لم يستأنف مُمثِّل تلك الجهة الحكم خلال المدة المقررة.

ولفت إلى أنَّ محاكم الاستئناف الإدارية تختص بالدعاوى التي يختص بها ديوان المظالم مُمثلاً بالمحاكم الإدارية، وهي الدعاوى المتعلِّقة بالحقوق المُقرّرة في أنظمة الخدمة المدنية والعسكرية والتقاعد لموظفي ومستخدمي الحكومة والأجهزة ذات الشخصية المعنوية العامة المستقلة أو ورثتهم والمستحقين عنهم، إلى جانب دعاوى إلغاء القرارات الإدارية النهائية التي يُقدّمها ذوو الشأن، متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص، أو وجود عيب في الشكل أو عيب في السبب، أو مخالفة النظم واللوائح، أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها، أو إساءة استعمال السلطة، بما في ذلك القرارات التأديبية، والقرارات التي تصدرها اللجان شبه القضائية والمجالس التأديبية.

وأضاف أنَّ محاكم الاستئناف الإدارية تختص أيضاً بالقرارات التي تُصدرها جمعيات النفع العام وما في حكمها والمتصلة بنشاطاتها، إلى جانب قضايا التعويض التي قدمها ذوو الشأن عن قرارات أو أعمال جهة الإدارة والدعاوى المتعلقة بالعقود التي تكون جهة الإدارة طرفاً فيها "العقوبة الإدارية"، وكذلك الدعاوى التأديبية التي ترفعها الجهة المختصة، إضافةً إلى طلبات تنفيذ الأحكام الأجنبية وأحكام المُحكَّمين الأجنبية، مشيراً إلى أنَّ النظام جعل رفض جهة الإدارة أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه طبقاً للأنظمة واللوائح في حكم القرار الإداري.

في تعديلات مرتقبة على نظامها.. تكشفها "الرياض"

مساواة أعضاء هيئة التحقيق بالقضاة في الرواتب والمزايا ورفع تقاعدهم إلى السبعين

المصدر: جريدة الرياض الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944250

الرياض عبدالسلام محمد البلوي

أجرت هيئة الخبراء تعديلات على عدد من مواد نظام هيئة التحقيق والادعاء العام ووافقت اللجنة المختصة بمجلس الشورى على بعضها، فعادلت وظائف أعضاء الهيئة بوظائف القضاة ونصت على معاملتهم من حيث الرواتب والبدلات والمكافآت والمزايا معاملة نظرائهم في نظام القضاء ومساواتهم بسن التقاعد الذي رفعته الهيئة إلى السبعين بدلاً من 65 سنة في النظام القائم.

وعارضت قضائية الشورى تعديلات " الخبراء" في منح الصفة القضائية لأعضاء هيئة التحقيق والادعاء كما رفضت أن تكون قرارات مجلس الهيئة غير قابلة للطعن أمام أي جهة قضائية وعللت ذلك بأن الصفة القضائية لا تمنح إلا لمن هم تحت ولاية السلطة القضائية والهيئة لا تتبع هذه السلطة فلو أعطيت هذه الصفة لتتابعت جهات أخرى مثل المجالس التأديبية العسكرية ونحوها في طلبها.

واقترحت اللجنة أن تكون العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على عضو الهيئة، اللوم وإنهاء الخدمة مباشرةً بدلاً من إحالته إلى التقاعد وأكدت أن ذلك يدفع الإشكال الوارد في عبارة " الإحالة على التقاعد" من استحقاق عضو الهيئة لمعاش تقاعدي قبل السن المقررة في نظام التقاعد وأسوةً بالتعديل الذي أجري على نظام القضاء الجديد في هذا الشأن.

وطالبت التعديلات التي حصلت " الرياض" على تفاصيلها، ان يكون رئيس هيئة التحقيق بمرتبة وزير بدلاً من الممتازة، كما حذفت عبارة " وزير الداخلية" من مواد النظام واستبدلتها بكلمة " المشرف."

أكدت أمام الجمعية العامة على أهمية التفريق بين الإرهاب وحق الشعوب في مكافحة الاحتلال

المملكة تدعو إلى تعريف دولي لظاهرة الإرهاب وصياغة اتفاقية شاملة لمكافحتها

المصدر: جريدة الرياض الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944289

نيويورك - و.ا.س

أكدت المملكة العربية السعودية أن ظاهرة الإرهاب هي أخطر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الراهن والتي لم تعد محاربتها شأناً محلياً ينحصر في حدود دولة ما وإنما تعدت ذلك لتصبح هدف المجتمع الدولي بأسره.

وأعرب معالي المندوب الدائم للمملكة لدى منظمة الأمم المتحدة السفير عبدالله بن يحيى المعلمي في الكلمة التي ألقاها الليلة قبل الماضية أمام الجمعية العامة الثامنة والستين حول المراجعة الرابعة للاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب عن أسف المملكة العميق حيال الأحداث الأليمة التي تجري في العراق التي أدت إلى اقتحام القنصلية العامة لتركيا واختطاف العاملين فيها وعوائلهم إضافة إلى العديد من المدنيين العاملين في إحدى محطات الطاقة وكذلك للعملية الإرهابية التي حدثت في باكستان وراح ضحيتها ما يزيد عن ثلاثين قتيلاً غير الجرحى، متمنيًا أن تجعل هذه الأحداث الأليمة المجتمع الدولي أكثر إصرارًا واتحادًا في مواجهة ظاهرة الإرهاب العالمي.

وأوضح أن المملكة عانت من عمليات الإرهاب واتخذت العديد من التدابير اللازمة لمحاربة هذه الآفة الخطيرة على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والدولية مع العمل على تنفيذ أحكام القانون الدولي والقرارات الدولية ذات الصلة بحظر ارتكاب الأعمال الإرهابية أو تمويلها أو التحريض عليها أو الاشتراك فيها أو حماية مرتكبيها.

وقال "إن المملكة تجاوبت في ذلك الخصوص مع متطلبات جميع القرارات واللجان الدولية لمكافحة الإرهاب وهي ترى أن الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالإرهاب يجب أن يلازمه صدق النوايا لمكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها".

وأشار السفير المعلمي إلى ما ورد في تقرير الأمين العام للامم المتحدة عن جهود المنظمة الدولية في تطبيق الاستراتيجة العامة لمكافحة الارهاب التي صدرت بالرقم A/68/841 والى علامات الاستنفار العديدة في ذلك التقرير وخاصة الواردة في الفقرات 10-19 التي تشير الى أن ظواهر الارهاب في تطور وانتشار دائم برغم جميع الجهود المبذولة. وأوضح أن أهم وأخطر هذه الظواهر ظاهرة الإرهابيين الفرادى وظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وقال "إن المملكة ولمواجهة هذه الظواهر المشار اليها كانت من أوائل الدول التي تعاملت مع هذه القضية من الزاوية التشريعية والأمنية وذلك عن طريق إصدار القوانين واللوائح التي تجرم من يقوم بالسفر خارج البلاد للمشاركة في أعمال إرهابية في أي من أقطار الأرض وكذلك من يحرض على ذلك ولو من بعيد أو من يمول أو يتستر على ذلك. وأضاف ان المملكة وعلى الصعيد المحلي تقوم بالعديد من الجهود لمحاربة الإرهاب فكرياً ونفسياً، مؤكدًا أن مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية أصبح مرجعًا دوليًا في هذا المجال وباتت تجربته الفريدة في إعادة تأهيل الأفراد الذين تأثروا بالفكر المتطرف نموذجًا يقتدى به لأن المعالجة الشاملة التي لا تتوقف عند الجانب الأمني هي الحل الذي تؤمن المملكة بجديته وفعاليته وتمشيه مع مبادئ حقوق الإنسان. وبيّن أن المملكة وعلى الصعيد الإقليمي والدولي تعمل وبكل جدية من خلال جميع المحافل الدولية ومن خلال رئاستها للمجلس الاستشاري لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNCCT) الذي شارف على إنهاء

أعمال عامه الثاني الذي دعمته بمبلغ 100 مليون دولار أميركي على تنسيق الجهود وتبادل الخبرات لمكافحة الإرهاب. وأعرب معاليه عن السرور لدور المركز المتزايد في نظام الأمم المتحدة والتقدير والإشادة التي يحظى بها من مختلف الدول التي بدأت تلمس أهمية هذا الدور خاصة في مجال بناء القدرات، مؤكدًا التزام المجلس الاستشاري للمركز تقديم الدعم السياسي والارشادي اللازمين حتى يصل إلى أهدافه المنشودة.

وطالب لتحقيق هذا الهدف، جميع الدول بدعم أعمال المركز ليس فقط بالتبرعات المالية بل بمده بالخبرات والعناصر البشرية المدربة وأساليب العمل لتسهيل مهمته في خدمة جميع دول العالم. وأوضح أن المملكة ومن المنطلق ذاته تدعم العديد من المبادرات الدولية الأخرى كدور المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF) الذي تشارك في عضويته وأعماله وكذلك تشيد بالجهود الأممية وخاصة جهود لجان مجلس الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب مثل لجنة 1540، ولجنة 1267، ولجنة 1989، وغيرها. وشرح المعلمي أن الاحداث الإرهابية المؤسفة التي شهدها العالم العام الماضي والمآسي التي يشهدها خلال الأيام القليلة الماضية تدل بوضوح على أن التركيز على الحل الأمني لا يحل المشكلة وإنما يدفع بالظاهرة إلى الدخول في فترات تنحسر فيها موجتها لتعود مرة أخرى بشكل أكثر قوة وتأثيرًا. وقال "إن الركيزة الأولى للاستراتيجية الأممية لمكافحة الإرهاب التي تتناول العوامل المؤدية إلى ظهور الإرهاب وانتشاره هي ما يجب التركيز عليه مع العناية بما ورد في تقرير حماية حقوق الإنسان أثناء جهود مكافحة الإرهاب عن أهمية التأكد من أننا لا نصنع إرهابيين أكثر من الذين نقضي عليهم في إطار جهود المكافحة. وجدد التأكيد على أن إرساء العدالة وإزالة الظلم واستتباب سيادة القانون والتنمية والتعليم والحوار والقضاء على الاحتلال هي أقوى الوسائل للقضاء على جذور تلك المشكلة. وقال "إن المملكة أكدت في إدانتها للإرهاب أهمية التفريق وعدم الربط بين الإرهاب وقتل الأبرياء والاعتداء على ممتلكاتهم وبين حق الشعوب في تقرير المصير والكفاح من أجل سيادتها ومكافحة الاحتلال الأجنبي"، موضحاً أن إدانة الإرهاب بكل صوره وأشكاله لابد وأن تشمل الإرهاب الرسمي مثل إرهاب الدولة الممنهج الذي يمارس علنًا ضد المدنيين العزل.

وأضاف أن العديد من قرارات الأمم المتحدة فرقت بوضوح بين الإرهاب الذي هو فعل إجرامي ووجه من وجوه الحرب غير المشروعة وبين الكفاح المسلح ضد الاستعمار والعنصرية والاحتلال الأجنبي الذي هو نضال وكفاح مشروع يستند على مبدأ حق تقرير المصير للشعوب وهو حق مثبت في ميثاق الأمم المتحدة ومؤكد في القرارات الدولية ومكرس في مبادئ القانون الدولي.

وشدد معاليه على أهمية التوافق اليوم أكثر من أي وقت مضى حول تعريف ظاهرة الإرهاب واتخاذ خطوات جادة تجاه إبرام اتفاقية شاملة لمكافحتها وتحسين سبل تنسيق جهود الأمم المتحدة وتوحيدها وتقليص الكيانات العديدة التي تعمل في مجال مكافحة الإرهاب لتخفيض التكاليف والتخلص من أي تكرار او هدر للموارد الثمينة وأهمها أرواح الأبرياء حول العالم. وكرر السفير المعلمي مطالبته بعدم غض الطرف وتجاهل أسوأ أنواع الإرهاب وهو إرهاب الدولة ضد مواطنيها وارتكاب أبشع أنواع الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب واستخدام أبشع أنواع الإذلال والمهانة لإرهابهم وإرعابهم. وقال متسائلاً "بماذا يمكن أن نصف استخدام النظام السوري في دمشق البراميل المتفجرة ضد المدنيين والأسلحة الكيمائية والغاز السام سوى أنه إرهاب دولة جارت على مواطنيها واستخفت بالقانون الدولي وجميع الاتفاقيات والتعهدات والالتزامات الدولية حول الإرهاب ودون رادع لهذا العدوان حتى الآن." وخلص إلى القول "إن مثل هذه التصرفات الإجرامية التي تقوم بها الدولة ضد شعبها هي التي تتسبب في إيجاد بؤر تتسع يومًا فيوم يرتع فيها الإرهابيون والمرتزقة وهو الامر الذي أكدت المملكة مرارًا وتكرارًا خطورته كونه أحد الأسباب المهمة وربما أهمها على الإطلاق في الوقت الحالي لنشر الإرهاب ليس فقط في المنطقة بل في العالم أجمع".

اتصالات مرئية بين معتقلي غوانتاناموا وأسرهم بالرياض

المصدر: جريدة الرياض الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944442

الرياض - سعود المسعود:
أجرت أربع أسر من مدينة الرياض خلال الأسبوع الجاري اتصالات مرئية مع أبنائهم المعتقلين في غوانتاناموا، يأتي ذلك في ختام المرحلة العشرين للاتصالات المرئية بين المعتقلين وذويهم والتي نظمتها هيئة الهلال الأحمر.
وذكر المتحدث الرسمي للهيئة بمنطقة الرياض أحمد العنزي إلى أن المكالمات المرئية تمت بحضور مندوبة اللجنة الدولية للصليب الأحمر رباب سمير وإبراهيم العنزي ومحمد جميل كردي وبديعة الراوي، مندوبي الشؤون الدولية بهيئة الهلال الأحمر السعودي.

إصلاح ذات البين بمكة تنظر 288 قضية قصاص محولة من 13 منطقة

المصدر: جريدة الرياض الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944251

مكة المكرمة - هاني اللحياني
رفعت لجنة إصلاح ذات البين بإمارة منطقة مكة المكرمة تقريرها السنوي لصاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة، ورئيس مجلس إدارة اللجنة وهو تقرير يتضمن منجزات اللجنة وجهودها في تحقيق الأمان الأسري والمجتمعي ومساعدة المحكومين بالقصاص ممن يسوغ التدخل في قضاياهم بالعفو.
وطبقاً للتقرير فإن اللجنة استلمت 715 قضية تطلب التدخل والتوسط لرفع سيف القصاص وذلك من إمارات 13 منطقة من مناطق المملكة حيث تحقق العفو في 304 قضايا فيما لا زالت 288 قضية تحت الإجراء ما بين اللجنة وإدارات السجون وأهل الدم.
وأبان التقرير أن قضايا المحكومين بالقصاص المنظورة 288 من منطقة عسير ومن المنطقة الشرقية ومن الرياض والباحة والحدود الشمالية وتبوك وجازان والقصيم والمدينة المنورة وحائل والجوف وغيرها.
ووفقاً للتقرير السنوي فإن اللجنة وفقت في إنهاء أكثر من 21 ألف قضية من قضايا إصلاح ذات البين على مستوى منطقة مكة المكرمة منذ إنشائها في مطلع ذي الحجة 1422 ه في اتجاهات متعددة ومناح مختلفة منها الخلافات الأسرية حيث تحقق الصلح في 4463 قضية لخلافات بين الأهل والإخوة والأقارب و752 قضية عقوق و1129 لقضايا العنف الأسري بأنواعه الجسدي والمعنوي لأولاد وزوجات تعرضوا للعنف.

وكشف التقرير أن اللجنة أخمدت فتيل 3047 قضية زوجية تمثلت في خلافات بين الزوجين حول النفقة والحضانة والنشوز والطلاق إضافة إلى حل 1223 قضية مالية حيث تدخلت اللجنة في خلافات مالية نشأت بين أفراد ومؤسسات وشركات تجارية حفظت الحقوق وضمنت التراضي واستبقاء الود.
وأشار التقرير إلى أن اللجنة عالجت 967 قضية خلافية اجتماعية وقعت بين جيران داخل الأحياء السكنية بمحافظات منطقة مكة المكرمة إضافة إلى مباشرة 428 قضية مخدرات في قضايا يكون تعاطي المخدرات سبباً رئيساً للقضية الواردة إلى اللجنة.
وأماط التقرير اللثام عن التصدي ل 268 قضية لفتيات نزيلات مؤسسة رعاية الفتيات وفقت اللجنة في معالجة أوضاعهن من خلال التوسط بينهن وبين أسرهن لتسلمهن أو تزويجهن بعد إقناع أولياء أمورهن من أشخاص أكفاء بعد التقصي عنهم ودراسة أوضاعهم مع المساعدة على تهيئة بيت الزوجية.
وتناول التقرير مجالات أخرى لعمل اللجنة منها الاستشارات الأسرية والاجتماعية عبر هواتف اللجنة أو عن طريق موقعها الالكتروني بما يفوق 12645 استشارة.
من جانبه ربط الرئيس التنفيذي للجنة النجاحات التي تحققت للجنة بالدعم اللامحدود الذي تحظى به اللجنة من قبل إمارة منطقة مكة المكرمة وقال: إن اللجنة مقبلة على وثبات جديدة تدفعها إلى الرقي بخدماتها وتوسيعها دائرة عملها داخل محافظات المنطقة برعاية واهتمام ومتابعة من صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة ورئيس مجلس إدارة اللجنة وفق عمل مؤسسي يهدف إلى حماية لحمة المجتمع ومواجهة عوامل الفرقة والنزاع ونبذ أسباب التشاحن والبغضاء وإشاعة روح الحب والمودة والتسامح والأخوة والتعاون على البر والتقوى.

الرياض
www.Alriyadh.com

تلبية لطلبات إمارات المناطق ومجالسها ورغبات المواطنين

"الشورى" يؤكد المطالبة بافتتاح مراكز للأمر بالمعروف في 1210 مراكز إدارية

المصدر: جريدة الرياض الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944245

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
يختم مجلس الشورى جلسة غد الاثنين بمناقشة معاناة الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعدم تمكنها من تلبية طلبات إمارات المناطق ومجالسها ورغبات المواطنين بافتتاح مراكز هيئة جديدة تنفيذاً لما نصت عليه المادة الثالثة من نظامها "يفتتح العدد الكافي من المراكز في كل مدينة وقرية."
وشددت لجنة الشورى المختصة بدراسة أداء الرئاسة على أهمية افتتاح فروع ومراكز للهيئة خاصة مع التوسع العمراني الذي تشهده المملكة في مدنها
وأشارت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في تقرير حصلت عليه "الرياض" إلى أن 88% من المراكز الإدارية في المملكة لم يعتمد فيها مراكز هيئة وأشارت إلى أن هناك 167 مركزا للهيئة من أصل 1377 مركزاً إدارياً مما يعني ان نسبة التغطية لا تتجاوز 12% من إجمالي عددها وذلك بسبب النقص في عدد الوظائف.
إنهاء 93% من القضايا بالتعهد والمناصحة وإحالة (24) ألفاً لجهات الاختصاص
وجددت اللجنة المطالبة بافتتاح التوصية بافتتاح مراكز هيئة جديدة في الأماكن المحتاجة إلى ذلك في جميع المناطق على سبيل التدريج إلى أن يتم تسديد الاحتياج وتأتي التوصية تأكيداً على قرار أصدره الشورى في هذا الشأن قبل أكثر من ثلاث سنوات.
4524قضية سحر وابتزاز وهروب للفتيات وجرائم أخلاقية وخمور.. في عام

وفيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بالشباب لاحظت قضائية الشورى قلة البرامج الموجهة للشباب حيث لم تتجاوز التوجيهية منها (6) برامج في مدارس التعليم العام والجامعات فقط وذلك في بعض مناطق المملكة، لذلك طالبت اللجنة الرئاسة بالقيام بمزيد من البرامج التوعوية الموجهة للشباب والشابات.
وسجلت نسبة القضايا التي ضبطتها الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر انخفاضاً بنسبة 3% في العام 341435 عن العام الذي سبقه وأنهت الرئاسة 305 الآف و783 قضية بالتعهد والمناصحة بمعدل يُقدر ب93% من إجمالي المخالفات وهو ما يظهر حسب تقرير لجنة مختصة في الشورى حرص الرئاسة على مبدأ الإصلاح وأحالت 24452 قضية لجهات الاختصاص بمعدل يصل 7% من الإجمالي العام للوقوعات، وكشف التقرير المعروض على مجلس الشورى يوم غد الاثنين للمناقشة عن 4524 قضية مابين سحر وابتزاز وهروب للفتيات وجرائم اخلاقية وخمور.
وأكدت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية للمجلس قيام الرئاسة بجانبين أساسين في عملها، الأول الوقائي لدفع المنكر قبل وقوعه، والثاني العلاجي في حال ضبط المخالفات الشرعية واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحتها، وكان لها إسهام بارز في موسم الحج والعناية كذلك في مجال الجرائم المعلوماتية.

بدء منع العمل تحت أشعة الشمس.. غداً

المصدر: جريدة الرياض الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944220

الرياض - واس:
أعلنت وزارة العمل تطبيقها لنظام منع العمل تحت أشعة الشمس ابتداءً من يوم الأحد القادم، على جميع المُنْشآت من الساعة الـ 12 ظهراً إلى الساعة الـ3 مساءً خلال الفترة الواقعة بين 15 من شهر يونيو إلى نهاية يوم الـ 15 من شهر سبتمبر من كل عام ميلادي.
وأوضحت الوزارة في إعلانها بأن التنظيم يستثني العمال الذين يعملون في شركات النفط والغاز، وعمال الصيانة للحالات الطارئة، على أن تتخذ الإجراءات اللازمة لحمايتهم من أضرار أشعة الشمس.
ويأتي هذا التنظيم حرصاً على سلامة وصحة العاملين، وما تقتضيه مصلحة العمل، نظراً لتغير الظروف المناخية، التي قد تُعرض سلامة العمالة لأخطار جسيمة، حيث تعمل وزارة العمل على توفير بيئة عمل آمنة من مخاطر العمل المختلفة.
وأكّدت وزارة العمل أنّه في حال مخالفة هذا القرار فإنها ستُطبق أحكام العقوبة المنصوص عليها في نظام العمل، المتضمنة معاقبة المخالفين بغرامة تصل إلى عشرة آلاف ريال عن كل مخالفة، أو إغلاق نهائياً، مع إيقاف مصدر الخطر.

أكد أن الحكومة العراقية عاجزة عن حماية المعتقلين السعوديين

المحامي الجريس: السجين السعودي بالموصل بصحة جيدة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 15 شعبان 1435هـ - 13 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/943775

- مبارك العكاش

بعد تناقل بعض الصحف ومواقع التواصل الاجتماعي خبر (هروب) سجين سعودي من المعتقلين السعوديين في العراق من سجون الموصل.

أكد محامي المعتقلين السعوديين بالعراق عبدالرحمن الجريس أن سجين الموصل السعودي بصحة جيدة ولم يتعرض لإصابات جراء اقتحام المجاميع المسلحة لسجن "تسفيرات الموصل " الذي كان معتقلاً فيه منذ أكثر من ستة أشهر.

وقال الجريس إن السجين الثلاثيني تواصل مع أسرته ووالدته، واتصل بمكتبه بصفته مكتب المحاماة المتابع لقضيته وطلب معالجة وضعه القانوني مع الجهات المعنية كونه لا يحمل أي توجهات إيدلوجية أو انتماءات لأي جهة.

وأبان الجريس أن المعتقل السعودي قد دخل العراق بطريقة رسمية بجواز سفره من خلال السفر من مطار الدوحة إلى مطار بغداد الدولي رفق زوجته العراقية وأولاده لزيارة أرحامهم قبل سنتين ، وتم اعتقاله من المطار لكونه يحمل الجنسية السعودية حتى استقر الحال به في سجون الموصل التي تم اقتحامها وتم هروب وإجلاء السجناء والمعتقلين منها بالقوة الجبرية من قبل المقتحمين ولا زالت مستنداته الرسمية لدى المحاكم العراقية.

وتحفظ محامي الموقوفين أمنياً على كلمة الهروب ورأى بأن المسمى الصحيح هو "إجلاء" موكله المعتقل من السجن ، خصوصاً أنه تواصل معهم مباشرة وطلب المشورة القانونية والتنسيق مع الجهات المعنية لاتخاذ التصرف السليم والنظامي لمثل حالته ، وكشف الجريس عن التنسيق الجاري حالياً من قبلهم مع الجهات المعنية بهذا الشأن.

وأكد المحامي أنه تم التحذير مراراً وتكراراً من خطورة وضع المعتقلين السعوديين في العراق وأن السجون العراقية غير آمنة ومعرضة للاقتحام والخطر، وأنه ناشد الحكومة العراقية بوضع حل سريع بتسليم السعوديين لبلادهم أو على أقل الأحوال نقلهم لإقليم كردستان الأقل خطورة، وأن السجناء السعوديين المعتقلين بالعراق في خطر حيث إن الحكومة العراقية عاجزة تماماً عن حمايتهم. وأكمل الجريس حديثه :"لقد سمع وعلم المتابعون التهديدات المؤكدة حول نية الهجوم على بغداد كما سبق وقوع حوادث تفجير واقتحام لسجون في بغداد وغيرها ، وقد سبق هروب وإجلاء 30 سجيناً سعودياً من سجون العراق عام 2007 ولم يرجع منهم سوى شخصين اثنين فقط ، والبقية وردت أنباء مؤكدة عن مقتلهم جميعاً على يد القوات العراقية والأجنبية ومن ضمنهم السجين عبدالرحيم الملحم الذي أجبر على الاعتراف بالقنوات العراقية باعترافات ملفقة تحت الإكراه، والسجين عبدالرحيم الملحم أجلي من سجن "بادوس" بالقوة بعد اقتحامه عام 2007 ووردت أنباء مؤكدة عن مقتله خارج أسوار السجن".

وطالب الجريس في نهاية حديثه بالتحرك السريع والفعال لتأمين عامة المعتقلين في أماكن آمنة وبعيدة عن النزاعات والمخاطر المحدقة بهم، وأكد ل "الرياض" بأنه لم يتقدم أحد بإقامة دعاوى دولية من أهالي السجناء السعوديين في العراق الذين قتلوا جراء اقتحام السجون العراقية غير الآمنة والتي لا تستطيع حماية وتأمين السجناء بخلاف انتهاكات حقوق الانسان.

صلاحيات وزير العمل تخوله "تشغيل الأطفال".. بشروط "صارمة"

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
المصدر هنا

الرياض - أحمد الجروان

علمت «الحياة» أن وزير العمل السعودي يملك صلاحيات تخوّله السماح للأطفال الذين تراوح أعمارهم بين 13 و 15 عاماً بالانضمام إلى سوق العمل، شرط عدم إضرار المهن التي يزاولونها بصحتهم أو نموّهم. وقال مدير المركز الإعلامي المشترك لوزارة العمل وصندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» تيسير المفرج لـ«الحياة»، إن النظام الذي يمنح الوزير صلاحية تشغيل الأطفال بين سنّ 13 و15 عاماً يشدد على عدم الإضرار بمواظبتهم الدراسية. وأوضح المفرج أن المادة الـ16 من الباب الـ10 من نظام العمل تشدد على عدم جواز تشغيل أي شخص لم يتم الـ15 من عمره، ولا يسمح له بدخول أماكن العمل، وللوزير أن يرفع هذه السن في بعض الصناعات أو المناطق أو بالنسبة إلى بعض فئات الأحداث بقرار منه.

وأكد أن تشغيل الأطفال في السعودية ليس ظاهرة. وكشف أن أحدث تقارير البنك الدولي أفادت بأن نسبة أعداد العاملين من الأطفال في السعودية تبلغ صفراً في المئة. وقال إن الحكومة السعودية تتجه إلى سنّ قانون لوضع حد أدنى لسن الاستخدام يبلغ 15 عاماً، وعدم السماح لمن لم يبلغ هذا العمر بالعمل على أراضيها، أو على وسائل النقل المسجلة على أراضيها، ولا يجوز قبول أي شخص لم يبلغ هذه السن للاستخدام أو العمل في أية مهنة.

وأفاد بأن تشغيل الأطفال دون الـ15 عاماً مخالف لأنظمة العمل محلياً ودولياً، وأن الجولات التفتيشية تشدد على أصحاب العمل عدم مخالفة الأنظمة وتشغيل الأحداث، حفاظاً على سلامة الأطفال، وحرصاً على حصولهم على التعليم أولاً، مشيراً إلى وجود تعاون يجمع وزارة العمل بالجهات الحكومية والحقوقية في المملكة للتحذير من تشغيل الأطفال، وقصر مزاولة الأطفال للمهنة على أغراض التدريب وفقاً لسن معينة.

"الشؤون الاجتماعية" تدرس خصخصة رعاية المعوقين

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140615/Con20140615706196.htm

أكد مدير عام العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي الناطق الإعلامي الرسمي لوزارة الشؤون الاجتماعية خالد بن دخيل الله الثبيتي، أن الوزارة تدرس مشروعا لخصخصة قطاع رعاية المعوقين وتأهيلهم، كما أن العمل جار على إعداد السجل الوطني الطبي والاجتماعي.

وأوضح الثبيتي -في رده على كاتب «عكاظ» عبده خال في زاويته تحت عنوان «فرج أسرع من السيارة»- أنه فيما يتصل ببرنامج سيارات المعوقين الذي أمر بها خادم الحرمين الشريفين، فإن ضوابط صرفها أتت بأمر سام كريم ومضت الوزارة نحو تحقيق رؤيته -يحفظه الله- حيث تمت ترسية وتوريد (3500) سيارة على إحدى الشركات وجار شحنها للمناطق.

وأضاف «وزارة الشؤون تنهض بنحو 46 فرعا خاصا متخصصا في شؤون فئة المعوقين العزيزة الأثيرة إلى قلوبنا، مثل مراكز التأهيل الشامل للذكور ومراكز التأهيل الشامل للإناث ومراكز التأهيل المهني ومراكز الرعاية النهارية ومؤسسات رعاية الأطفال المشلولين ومراكز التأهيل الاجتماعي لشديدي الإعاقة في مختلف مناطق ومحافظات ومدن المملكة، هذا بخلاف المراكز الخاصة التي تشرف عليها الوزارة وفق أنظمة واشتراطات محددة مثل مراكز الرعاية النهارية والتي يتجاوز عددها 90 مركزا حكوميا وخاصا، كما تتولى الوزارة التنسيق بين الأجهزة الصحية في المملكة لتأمين الرعاية الصحية الكاملة للمعوقين وفقا لاحتياجات كل منهم وكذلك التنسيق مع وزارة الخدمة المدنية ومكاتب العمل ومكاتب التوظيف الخاصة لإيجاد فرص العمل للمؤهلين مهنيا من المعوقين.»

وأردف «هناك إعانات مالية تقدمها الوزارة وتتراوح حسب نوع الإعاقة ودرجتها من (10000 إلى 20000) ريال سنويا وكذلك الإعانات العينية المتمثلة في الكراسي المتحركة للمعوقين وأسرة وأجهزة طبية وأجهزة سمعية وبصرية ونحوها، إضافة إلى منح المعوقين بطاقات تخفيض أجور السفر بنسبة 50% جوا وبرا وبحرا وإعفاء المعوقين من الرسوم الحكومية للاستقدام، فضلا عن برنامج الرعاية المنزلية للعام 1436/1435هـ وصدور اللائحة التنظيمية وقواعدها التنفيذية لمراكز تأهيل المعوقين غير الحكومية.»

نثار

لا تعطني سمكة ولكن علمني الصيد

المصدر: جريدة الرياض الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944309

عابد خزندار

وهذا ما نقوله ل(هدف) أو صندوق تنمية الموارد البشرية، الذي كشف عن أهلية 88 ألف منشأة خاصة من مختلف مناطق المملكة، للاستفادة من برنامج «مكافأة أجور التوطين» الذي أطلقه الصندوق مؤخرا ورصد له أكثر من مليار ريال، لتحقيقها زيادة في مستوى أجور العاملين لديها من السعوديين خلال العام الماضي 2013، وأشار إلى أنّ الحدّ الأعلى للمكافآت هو 50٪ من قيمة الزيادة في الأجور، وهذه أرقام يعتدّ بها، ولكن ما الهدف؟ هل هو زيادة توطين الوظائف في القطاع الخاص؟ وهل هذا هدف نسعى لتحقيقه في حدّ ذاته دون أخذ اعتبارات أخرى في الحسبان؟ تلك هي المسألة، وهل هذه الزيادة في الأجر يتبعها زيادة في الكفاءة؟ وهذه مسألة أخرى، ثمّ، وهو ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار قبل أيّ شيء آخر، ألا تخلق هذه الزيادة وظائف وهمية، خاصة وأنها مربحة للطرفين: المستخدم والعامل؟ وأليس من الأوفق في نهاية المطاف تدريب العاملين السعوديين وتأهيلهم بدلا من زيادة أجورهم، وهم إذا تأهلوا ستزداد أجورهم تلقائياً؟ حبذا لو راجع الصندوق برنامجه.. وأرجو أن يقرأ عنوان هذا النثار ثلاث مرات.

آفاق

ما بعد الحملات الأمنية.. زيادة تهريب العمالة المنزلية!

المصدر: جريدة الرياض الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944405

عبدالرحمن الخريف

التقرير المنشور قبل أيام عن زيادة حالات الهروب للعاملات المنزليات لتتجاوز (6500) حالة خلال الشهر الماضي فقط وبعد أشهر من بدء الحملات الأمنية على العمالة الهاربة والمخالفة لنظام العمل والإقامة لم يأت بجديد على ما يعلمه مجتمعنا بشأن آلية تهريب تلك العمالة ومواسم تشغيلها، وتبعات تلك الحملات التي اعتدنا على مشاهدتها لعدة أسابيع ليعود الوضع لحالة أسوأ من السابق بسرعة عمليات التهريب وارتفاع أسعار تشغيلهن وخصوصا مع قرب شهر رمضان، فالنفس القصير لتلك الحملات أتاح الفرصة أكثر لاستثمارها من مشغلي العمالة لخلق حالة وهمية بالمخاطرة وقلة عدد

العاملات لرفع الأسعار وليثبت للجميع بان حالات الهروب هي في حقيقتها عمليات تهريب منظمة لم يتم التعامل معها وفقا لهذا الواقع الممارس منذ سنوات طويلة كاستثمار أجنبي بلا ترخيص.
ومع أن موضوع الهروب تعاني منه الأسر منذ سنوات إلا أن التهاون في ذلك تحول لأزمة كبيرة لا يشعر بها إلا المواطن الملتزم بالأنظمة بضياع حقوقه سواء كلفة الاستقدام أو المسروقات، بل إن جهاتنا بدلا من استغلال عمليات التصحيح في إعادة حقوق الكفيل المالية كافأت الهاربة المُبلغ عن هروبها ومشغلها بنقل كفالتها لمشغلها ومنحها إقامة جديدة! فأساس مشكلتنا يكمن في تعاملنا مع واقع تزايد هروب العاملات المنزليات بأنها حالات فردية وليست تنظيمات يقودها أجانب وسعوديون تستهدف العاملات في منازل كفلائهن او اللاتي حصلن على تأشيرات بإغرائهن بالهرب للعمل برواتب أعلى وعبر تزويدهن بأرقام وعناوين للالتحاق فور وصولهن بمن سيشغلهن، والمؤسف أن ما يتم إبرازه في أخبار الحملات هو العدد الكبير للعمالة الهاربة وممارساتها غير الأخلاقية بينما نرى عند مناقشة تلك المشكلة إبراز الحالات المحدودة في التعامل السيئ من بعض الأسر ودور المواطن المشغل لتلك العمالة ويتم التجاهل كلياً للتنظيم غير الرسمي المتسبب في تهريب تلك العمالة وتشغيلها ليتطور الأمر بالهروب خلال الأيام والأسابيع الأولى بدلا من انتظار مرور مدة الضمان (3) أشهر كل ذلك بسبب عدم الحماية لحقوق المواطن الذي أصبح كبش الفداء لإقفال ملف الهروب ورفض العمل!
وبعيدا عن حالات غير مقنعة لحاجة الأسرة الصغيرة للعاملة المنزلية او المبالغة في عدد العاملات بالمنزل وما يطرح بمقابلات التنظير الإعلامي فان حاجة معظم الأسر لوجود العاملة لايمكن تجاهله إما لزيادة عدد الأطفال او لوجود مريض وكبير في السن او بسبب مساحة المساكن وأنظمة البناء، ومع انه أصبحت كلفة الاستقدام التي يدفعها المواطن عالية بسبب حاجة الأسر للعاملات ومحدودية الدول التي يتم الاستقدام منها إلا انه لايتم النظر لتلك التكاليف التي يخسرها المواطن بسبب الهروب او الرفض للعمل فالمهم تسفير العاملة سواء من السفارة او من الجوازات وبدون عقوبة على العاملة الهاربة او التي لم تلتزم بعقد العمل! وأمام إلحاح الحاجة للعاملة والموقف السلبي تجاه المشكلة وفشل الحلول الشكلية لشركات الاستقدام التي خصصت لها عشرات الآلاف من التأشيرات وتأجيرها لعمالة اقتصرت على جنسية اشتهرت بالجرائم هل مازلنا نكتفي باللوم للمواطن البسيط لتشغيل العمالة الهاربة ونتجاهل عمليات منظمة للتهريب والتشغيل ونحن نعلم بأن تجارا ومسؤولين اضطروا لتشغيل تلك العمالة المنزلية كعاملات وسائقين في منازلهم؟
فالغريب أن جهاتنا بإمكاناتها وسلطتها فشلت في القضاء على عمليات التهريب والتشغيل ونحن نرى نساءنا يتواصلن معهن ولديهن معلومات كبيرة عن مشغلي تلك العمالة وأين يتم إيواؤهن! فالأمر يتطلب التعامل مع حالات التهريب والتشغيل كجريمة منظمة وليس كمخالفة لنظام العمل والإقامة، كما يجب بالجانب الآخر عدم ترك التفاوض مع حكومات الدول المستهدف الاستقدام منها لمسؤولي مكاتب الاستقدام لكون ذلك فيه إضعاف للجانب السعودي فالمشكلة تتعلق بحاجة معظم الأسر ويستلزم تدخل وزارة العمل لتقوية وتسريع المفاوضات لحل مشكلة الاستقدام التي رفعت من حالات التهريب.

المؤتمر الدولي للإعاقة يتسلم 30 مشاركة علمية

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140615/Con20140615706194.htm

عكاظ (الرياض)

ينظم مركز الأمير سلطان لأبحاث الإعاقة بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية، المؤتمر الدولي الرابع للإعاقة والتأهيل، تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- خلال الفترة من 20 إلى 22 أكتوبر المقبل (26 - 28 ذي الحجة 1435هـ).

وأوضح المشرف العام التنفيذي على المؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر الدكتور قاسم بن عثمان القصبي، أن الأمانة العامة للمؤتمر تلقت 30 مشاركة علمية حتى الآن، صنفت إلى 25 ورقة وخمس ورش علمية، قدمت من مختلف دول العالم.

وقال الدكتور القصبي عقب الاجتماع السادس للجنة المنظمة الذي عقد مؤخرا: إن هذا التفاعل يعكس الإقبال الكبير من العلماء والباحثين من مختلف الجهات العلمية والبحثية للمشاركة في فعاليات المؤتمر الذي من المتوقع أن يكون الحدث العلمي الأبرز هذا العام في المملكة والدول الخليجية، حيث يناقش مختلف مجالات أبحاث الإعاقة سواء النظرية أو التطبيقية، لافتا إلى أن الاجتماع تناول مختلف الإجراءات اللازمة للتواصل مع الجهات المعنية وذات الصلة سواء داخل المملكة أو خارجها، وتحديد مسؤوليات اللجان العلمية والتنظيمية خلال المرحلة المقبلة.

واستعرض عضو اللجنة المنظمة رئيس لجنة دعم وتمويل المؤتمر الدكتور سلطان بن تركي السديري، خلال الاجتماع، إعداد المطوية اللازمة لرعاية المؤتمر واعتمادها، بالإضافة الى الإجراءات الخاصة بدعمه وتمويله، والاستعدادات الخاصة بتسليم جائزة الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة ضمن فعاليات حفل الافتتاح.

يذكر أن مركز الأمير سلمان لأبحاث الاعاقة ينظم هذا المؤتمر بالتعاون مؤسسة سلطان بن عبدالعزيز الخيرية، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ومستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، وجمعية الأطفال المعوقين، وزارات الشؤون الاجتماعية، والصحة، والتربية والتعليم.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الأحد 17 شعبان 1435 هـ - 15 يونيو 2014م

http://www.alriyadh.com/944269

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م

http://www.al-jazirah.com/2014/20140601/cartoon.htm?car=fah